ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

الجيش بين الباب وإدلب ... وعين "الفتح" على حماة

صهيب عنجريني

توشكُ "عاصمة الشمال" على العودة بأكملها إلى كنف الجيش السوري. ولعلّ السؤال الأبرز الذي يطرح نفسه اليوم يتعلّق بالوجهة (أو الوجهات) القادمة لعمليّات الجيش وحلفائه. جبهات عدّة تبدو حاضرةً في قائمة الاحتمالات، منها ما يضعُ في حسبانه مناطق سيطرة "داعش" ومنها ما تفرضه ضرورات عدم السماح لـ"جيش الفتح" بالتقاط الأنفاس. ماذا بعد حلب؟

بسطُ السيطرة على كامل مدينة حلب بات مسألة وقت لا أكثر في موازين الجيش السوري وحلفائه، بعد أن تقلّصت رقعة الأحياء الخارجة عن السيطرة إلى حوالى خمسة في المائة مما كانت عليه قبل أقلّ من أسبوعين.

ويمكن القول إنّ دمشقَ وحلفاءها يوشكون على أن يعبروا "منعطف حلب" متسلّحين بكفّة راجحة في موازين القوى بصورة غير مسبوقة منذ أن تحوّلت الأزمة السوريّة إلى حرب مفتوحة قبل أكثر من أربع سنوات. وعلى الرّغم ممّا خلّفته السنوات المنصرمة من أعداد هائلة من الضحايا، وحجم دمار طاول معظم المناطق السوريّة، وشروخ اجتماعيّة أفقيّة وشاقوليّة، غيرَ أنّ كلّ ما سبقَ لا يدخل في حسابات "الربح والخسارة" في المنطق البراغماتي للحروب (يفرض التسليم بهذه الحقيقة القاسية نفسَه خلافاً للمنطق الانساني).

ولا تقتصرُ مفاعيلُ الانهيارات المتلاحقة في صفوف المجموعات المسلّحة على خسارتها ورقة الجغرافيا الحلبيّة فحسب، بل تتعدّاها إلى جملة ميادين يتداخل فيها العسكري بالسياسي بالاقتصادي. ويفرض السيناريو الذي سارت وفقه معارك حلب الأخيرة نفسَه (حتى ولو أفلحت المفاوضات المكوكيّة بين واشنطن وموسكو في الوصول إلى اتفاق في شأن ما تبقّى من مناطق سيطرة المعارضة في حلب) بصورة تجعل أيّ تسوية يُتّفق عليها بمثابة "إعلان استسلام برعاية دوليّة". وفي هذا الإطار أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن "الجيش السوري أوقف العمليات العسكرية في حلب من أجل إجلاء المدنيين وإدخال المساعدات الإنسانية"، مشيراً إلى أنّ "دبلوماسيين وعسكريين من روسيا والولايات المتحدة سيلتقون يوم السبت في جنيف لمناقشة الوضع في حلب".

ويخرج الجيش السوري وحلفاؤه من

معركة حلب وبين أيديهم خيارات متعدّدة في ما يتعلّق بميدان الجولة المقبلة وموعدها، خلافاً للمجموعات المسلّحة التي مُنيت بضربة قاصمة في "عاصمة الشمال". وتلوح في الأفق بوادر عمليّات عسكريّة في شمال البلاد وجنوبها، وإذا ما تكرّر سيناريو حلب في ريفها الشرقي (الباب) وفي جنوب البلاد (درعا) فسيكون من نافلة القول إنّ المشهد سيغدو مهيّئاً لإبرام تسويةٍ كبرى يضبط إيقاعُها على مقاس معسكر دمشق وحلفائها على أبواب العام السابع للأزمة وفي عهد إدارة أميركيّة جديدة. وتُرجّح المعطيات المتوافرة حظوظ "معركة الباب" على سلّم أولويات الجيش السوري لا سيّما مع انعدام الثقة بثبات أي اتفاق غير مُعلن بين موسكو وأنقرة في شأن عمليّات "درع الفرات".

ورغم نجاح الخطوط الحمراء الروسيّة في فرملة الغزو التركي للشمال السوري عند تخوم الباب، غير أنّ استمرار حالة الستاتيكو هناك لا يبدو مضموناً إذا ما استشعرت أنقرة أيّ فرصة سانحة توفّرها توجّهات الإدارة الأميركيّة القادمة.

ويزيد من ضرورات التوجّه نحو الباب بالنسبة إلى الجيش السوري قرب الأخيرة من عاصمة تنظيم "داعش" المتطرّف في الرقّة، علاوةً على ضرورة قطع الطريق أمام أي محاولة مستقبليّة لإعادة تهديد مناطق سيطرته في حلب وريفها. ولا تتعلّق ضرورات "تحصين نصر حلب" بالميدانين العسكري والسياسي فحسب، بل تتعداهما إلى الشق الاقتصادي الذي تعِد "العاصمة الاقتصاديّة" بتحسين موازينه بصورة كبيرة إذا ما هُيّئت لها مناخات مناسبة. وتفيد معلومات "الأخبار" بأنّ البوصلة الحكوميّة قد بدأت بالفعل التوجّه شمالاً، ودراسةَ خيارات عدّة لمساعدة عجلة الإنتاج على الدوران بسرعة، مثل إيجاد حلول لمشكلة التيار الكهربائي، والبحث عن اتفاقات تتيح تزويد المدينة بالمشتقّات النفطيّة عبر مناطق سيطرة "قوّات سوريا الديمقراطيّة".

وعلاوة على ذلك، تُشكّل حلب مسرحاً مناسباً لصعود درجة على سلّم "إعلان النصر"، وهو ما بدأ الإعداد له بالفعل عبر "احتفال ضخم" قد تشهده القلعة التاريخيّة على أبواب العام القادم. وإذا ما قُيّض النجاح للخطوات المذكورة، فلن يكون مستبعداً أن تُعلن الحكومة قريباً "البدء بعمليّات إعادة إعمار حلب" من دون انتظار مآلات الحرب. وتأخذ غرف عمليّات الجيش وحلفائه في عين الاعتبار أهميّة عدم اقتصار معارك المرحلة المقبلة على تدشين جبهات ضدّ تنظيم "داعش" فحسب، وذلك للحيلولة بين "جبهة النصرة" وحلفائها وبين أي محولة ناجحة لالتقاط الأنفاس.

وعلى الرغم من أن تدشين معركة كبرى على جبهات إدلب يبدو أمراً سابقاً لأوانه، غير أن شنّ "عمليّات محدودة" على بعض محاور المحافظة يبدو احتمالاً وارداً، لا سيّما الريف الشرقي المتصل بريف حلب الغربي. ومن شأن نجاح أي عمليّة على هذه المحاور أن يحقّق أهدافاً متوازية يتعلّق بعضُها بزيادة هوامش الأمان حول حلب عبر زيادة رقعة السيطرة في ريفها الغربي، ويرتبط بعضُها بالتخفيف عن بلدتي كفريا والفوعة المحاصرتين. كذلك يُسهم هذا الخيار في إبقاء "النصرة" وحلفائها في موقع الدفاع، خاصّة أنّ غُرف "جيش الفتح" تعكف على البحث عن "حلول" لتعديل موازين القوى وإنقاذ "الروح المعنوية".

وتشير معلومات "الأخبار" إلى تضارب حاد في "وجهات النظر" بين محورين داخل مجموعات "الفتح"، يرى أوّلهما "وجوب عدم التسليم بهزيمة حلب ومحاولة شن هجمات جديدة من الخارج إلى الداخل"، فيما يدعو الآخر إلى "تجاوز حلب، وتوجيه الاهتمام نحو حماة من جديد". ويراهن أصحاب المحور الثاني على إمكانية "إحداث خرق كبير وسط البلاد" يقطّع أوصال مناطق سيطرة الجيش و"يوجّه ضربة معاكسة تنتقم لهزيمة حلب عبر إسقاط حماة".

بدوره، يواصل تنظيم "داعش" السعي إلى إحداث خرق جديد في ريف حمص الشرقي، وعلى وجه الخصوص في محيط مدينة تدمر التي أدّى تحريرها على يد الجيش وحلفائه (قبل تسعة أشهر) إلى خسارة التنظيم أيّ قدرة على التأثير في موازين القوى بعيداً عن دير الزور والرقّة. وبعيداً عن الشمال، تبدو مناطق الغوطة الشرقيّة مرشّحة لتكون ميداناً لتحرّك عسكري قريب يتوخّى "توجيه ضربة قاصمة أخرى للمعارضة"، بعد أن تبدّلت موازين القوى في محيط دمشق بشكل كبير في الشهور الأخيرة بفعل القضمات المتتالية في الغوطة من جهة، والتسويات الكثيرة التي أخرجت مناطق عدّة في محيط دمشق من حسابات الحرب. كذلك تلوح مؤشّرات عمليّة عسكرية وشيكة قد يدشّنها الجيش جنوب البلاد، يكون مسرحها درعا، وتستغلّ انشغال عدد من المجموعات المسلّحة الفاعلة في معارك ضدّ تنظيم "داعش" في حوض اليرموك.

الحكومة اللبنانية المقبلة والعلاقة بسورية

ناصر قنديل

– قبل أن تبصر الحكومة اللبنانية الجديدة النور يعلن فريق الرابع عشر من آذار بركنيه المستقبلي والقواتي ورموزه

وعناوينه وآلاته الإعلامية الانتقال في مقاربة الانقسام اللبناني حول العلاقة بالدولة السورية من النأي بالنفس، والتستر على الدعم المخفيّ الذي يقدّمه للجماعات المسلحة وفي طليعتها جبهة النصرة، إلى الحرب المعلنة على الدولة السورية، ولو خارج كلّ سياق منطقي، في ظلّ غياب مظلة دولية إقليمية تحمي هذا الخيار الهستيري، الذي وصل بالرئيس المكلّف تشكيل الحكومة الجديدة التصرّف بعيداً عن كلّ لياقة ومسؤولية كرجل دولة في الاستقبال الرسمي الذي تدعو إليه الدولة ويحضره قادتها في قصر بعبدا، ويتقدّم المهنئون السفراء المعتمدون في لبنان لتقديم التهاني بالنيابة عن قادة بلادهم، فينسحب رئيس الحكومة مع مرور السفير السوري بتصرّف فظ ومسيء للبنان كدولة، وتصرّف بما يعود للدولة كأنه حساب مصرفي شخصي يمكن تجييره لاسترضاء أمير هنا أو ملك هناك.

– واضح رغم الإنكار أنّ ما يجري في حلب يصيب الذين راهنوا على الحرب التي أرادت إسقاط سورية واستهدفت جيشها ورئيسها بالهستيريا، وهم يرون أنّ الحلف الدولي الذي راهنوا على ركوب موجه في حقدهم وكيدهم ضدّ سورية، يتحلّل ويتسابق الرؤساء والمرشحون للرئاسة من واشنطن إلى باريس على التبشير بالتحالف مع الرئيس السوري بشار الأسد، فيحسّون بسوء طالعهم المقبل، ويرون مرجعياتهم الإقليمية التي وعدتهم بعاصفة صحراء ثانية تستهدف سورية وراحوا يبشرون بها مع بدء حرب صحرائهم الأولى على اليمن، صارت أحلام فاقدي الأهلية العقلية، بعد النهاية السوداء للعاصفة الأولى وموجاتها الارتدادية عبر الحدود، وصولاً لقبول تسوية تنقذ صاحب العاصفة من رمال عاصفته، عبر التخلي عن عنوان ما سمّاه الشرعية اليمنية، وارتضاء حكومة يمنية يقودها مَن خاض الحرب لسحقهم، بينما السلطان العثماني يشتري ويبيع نفطاً وغازاً، بعد وعده بعاصفة شمال تغيّر وجه الحرب في سورية، ويرتضي بضمان عدم قيام شريط كردي على الحدود، ويترجّل عن حماره الأعرج متفرّجاً على هزيمة رجاله في حلب وتجمّد رجاله في الباب وتوقع الأسوأ لرجاله في إدلب.

– ليس ثمة حسابات لأمل أو أفق، لدى الذين يناصبون العداء لسورية ويرفعون أصواتهم بالصراخ في كلّ مناسبة، وصولاً لحفلة الجنون التي نشهدها مع زيارة الشخصية السورية المميّزة فكرياً ودينياً وأخلاقياً التي يمثلها مفتي سورية الشيخ أحمد بدر الدين حسون، إلى لبنان مهنئاً بالعهد الجديد، وحفلة الجنون الثانية التي تولّت تناول كلام موضوعي قاله الرئيس السوري ممتدحاً الرئيس اللبناني العماد ميشال عون لإدراكه استحالة فصل لبنان عما يجري حوله من حرائق وإيمانه بسقوط مشاريع النأي بالنفس، لحساب الإيمان بالدفاع عن لبنان بوجه الإرهاب الذي يستهدف الجميع، ومعلوم كلام الرئيس عون عن الخوض الاستباقي للحرب على الإرهاب، وما يعنيه من مباركة للدور الذي يؤدّيه حزب اللّه في سورية في الحرب على الإرهاب، لكن يبدو أنّ ثنائي حزب القوات اللبنانية وتيار المستقبل، الذي يقود جوقة افتعال التحريض على سورية، ووضع العصي في دواليب أيّ تطبيع نفسي لعلاقة دولة بدولة معها، كتسوية داخلية تعبر فوق الخلافات اللبنانية حول الموقف السياسي من الوضع في سورية، يلعب لعبة مدروسة ستنفجر بوجه الشركاء في التسوية الرئاسية والحكومية ما لم يتمّ التنبّه لها من اليوم مسبقاً.

– لا يبدو التحريض ورفع الصوت وافتعال المعارك الكلامية إلا تمهيداً لمعارك مقبلة في مجلس الوزراء، حول قضايا مثل التعاون بين الجيشين اللبناني والسوري بوجه خطر الإرهاب المقيم على الحدود بين لبنان وسورية، ومثل الاختيار بين ما يعرضه الزوار الأجانب من تركيا وكندا وألمانيا للمماطلة بعودة النازحين السوريين مقابل هبات مالية، وبين التشارك مع الدولة السورية في عودة متدرّجة، كلما سنحت الفرصة، وسيكون للثلث المعطل دوره في كلّ قرار، ومَن يحسب تعامل ثنائي القوات والمستقبل مع الشأن الحكومي سيكتشف سرّ هذه الصدفة بتزامن حكومة الأربعة والعشرين وزيراً مع نيل الثنائي للثلث المعطل، وزواله في حكومة الثلاثين، وفي المقابل تمترس الثنائي بلا مبرّر منطقي وراء صيغة الأربعة والعشرين ورفضهم العنيد حدّ الاستماتة لصيغة الثلاثين.

– لا يجوز تأخير الصمت في مرحلة تشكيل وتكوين مؤسسات الدولة عن شأن بحجم العلاقة اللبنانية السورية، ولا يحق لحلفاء سورية مواصلة عدم الالتفات لمخاطر تنتظرهم وتركها تنفجر بوجههم وبوجه سورية لاحقاً، علماً أنّ الأكيد هو حجم التفاهم العميق بين رئيسي الجمهورية ومجلس النواب في هذا المجال، فهل يمكن أن يفيدهم الانطلاق منه في مقاربة الشأن الحكومي أسوة بقانون الانتخاب، بالتمسك بحكومة تؤمن بالنأي بالخلافات اللبنانية حول العلاقة مع سورية عن السياسة الرسمية للدولة التي يفترض أن تتصرّف كدولة مع دولة، واعتبار هذا الموقف معبراً لولادة الحكومة يجسّده السير بحكومة لا يملك فيها لا الثامن ولا الرابع عشر من آذار ثلثاً معطلاً ضماناً للاطمئنان والتوازن، وهل يفيد القول إنّ من حق سورية أن تنتظر من لبنان الرسمي مواقف جامعة وملزمة بحجم موقف الدولة المصرية على الأقلّ، وأنّ ما جرى مع السفير السوري وما يجري بحق مفتي الجمهورية السورية إنْ لم يسمع أصحابه ما يلزمهم بالتوقف عنه ربطاً بتسهيل ولادة الحكومة، وجعل العقلانية اللبنانية مرجعاً جامعاً لا التحالف أو الخصومة مع سورية، سيعني التسهيل الحكومي تسهيلاً لولادة حكومتين، واحدة عاجزة عن اتخاذ قرار لأنها لا تملك الثلثين وثانية قادرة على تعطيل أيّ قرار لأنها تملك ثلث التعطيل، واحدة يصرّح بلسانها وزير الخارجية بمواقف تعبّر عن حرص على المصلحة اللبنانية وثانية يصرّح بلسانها رئيس الحكومة تخرّب كلّ بناء حريص على مصلحة لبنان بحسم الحرب على الإرهاب وحلّ لقضية النازحين، وترهن كلّ ما يخصّ لبنان بأحلام أمراء وملوك الرمال، أم أنّ المال الذي يتحدث عنه الأوروبيون والكنديون والأستراليون يحمل من الإغراء لمن نفد ماله ما يكفي لتعطيل كلّ علاقة طيبة بين لبنان وسورية؟.

الإيكونوميست..السعودية تفشل في سوريا والعراق واليمن ولبنان ومصر وهزيمة منكرة في معركتها النفطية مع إيران

"في يناير من هذا العام أعلن محمد بن سلمان، نائب ولي العهد السعودي الذي في واقع الأمر يدير المملكة العربية السعودية، وضع حد لغيبوبة السياسة الخارجية لبلاده وأظهر تصميما على دحر إيران، بشكل يجعل "الثوار السوريين" لا يهزمون في حلب، وتحدث جنرالاته عن استرجاع صنعاء عاصمة اليمن من "المتمردين الحوثيين" الذين استولوا عليها في وقت وشيك، وعدم تمكين إيران و حزب اللّه من فرض اختيارهم للرئيس في لبنان. وتحدث مسؤولون عن إفلاس إيران في سوق النفط".

وأضافت الإيكونوميست أن المملكة السعودية وجدت نفسها الان في نهاية العام في تراجع على جميع الجبهات، فقد سحبت سفيرها من العراق هربا من سيل الإهانات القادمة من السياسيين بسبب تدخله في شؤون العراق الداخلية.

وتم قصف "الثوار" في حلب من قِبل القوات الحكومية والإيرانية والروسية، وأصبح المتمردين في حلب على وشك الهزيمة، كما انحنى السعوديون لرغبات تعيين الرئيس اللبناني المفضل إيرانيا ميشال عون.

وخلال اجتماع أوبك يوم ٣٠ نوفمبر الماضي، وافقت السعودية على تحمل النصيب الأكبر من خفض الإنتاج في محاولة لاستعادة الأسعار، في حين رفعت إيران إنتاجها إلى مستويات ما قبل العقوبات.

ولفتت الصحيفة البريطانية إلى أنه في اليمن، يبدو أن الحوثيين خصوم المملكة العربية السعودية عازمون على نفي الأمير محمد بن سلمان خارج مشارف البلاد، عبر شن غارات متكررة، وبدلا من الاتفاق على تشكيل حكومة يقودها الرئيس الهارب عبد ربه منصور كما يريد نائب ولي العهد فستكون اليمن فيتنام المملكة العربية السعودية.

واستطردت الصحيفة أن هذا عكس الكثير من نجاحات الدعم العسكري الإيراني للشيعة وحلفائها في العالم العربي، حيث تدعم بشار الأسد، وقوات الجيش والقوات شبه العسكرية في العراق، ولها حزب سياسي في لبنان حزب اللّه. كما أن السعودية

تخسر أيضا القوة الناعمة، وتقطع تمويل الحلفاء السُنة التقليديين، الذين بدأوا يتوجهون نحو مكان آخر.

والمملكة العربية السعودية في ورطة بسبب قبول حليفها سعد الحريري الذي يرأس كتلة السُنة في لبنان بمنصب رئيس الوزراء وتنفيذ خيار حزب اللّه في اختيار الرئيس. كما أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي اليوم يندفع نحو الانفتاح على سوريا وروسيا وحتى إيران بعد وقف المملكة العربية السعودية إرسال شحنات النفط إلى بلاده.

وأشارت الإيكونوميست إلى أنه بالنظر في العلاقات السعودية بالمنطقة على نطاق أوسع، فالأمير محمد بن سلمان يحاول تعزيز العلاقات مع الإمارات، والملك سلمان أجرى جولة خارجية نادرة لأربع دول خليجية في أوائل ديسمبر الحالي، كما عقدت قمة مجلس التعاون الخليجي في العاصمة البحرينية المنامة، التي انتهت في ٧ ديسمبر وكانت تهدف إلى دفع خطط تحويل مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد خليجي مع تشديد الدفاع والتنسيق، ولكن لا توجد قناعة بذلك من قِبل باقي دول المجلس.

وأكدت الصحيفة البريطانية أن اتفاق أوبك الذي جاء مخالفا لكل التوقعات، لا سيما وأن كلا من إيران والمملكة العربية السعودية يعتمدان على الأولويات الاقتصادية في المواجهة الإقليمية، بعدما فشل كلاهما في تغطية الإنفاق المحلي، فالحكومة الإيرانية تحتاج النفط عند ٥٥ دولارا للبرميل، بينما احتياجات المملكة العربية السعودية تصل إلى ٨٠ دولارا للبرميل، لذا فإن السعودية بحاجة إلى التغيير.

واختتمت الإيكونوميست تقريرها بأن مجيء دونالد ترامب رئيسا لأمريكا هو سبب آخر يدعو السعودية لضبط النفس، حيث يوجد قانون جاستا الذي يسمح بمقاضاة المملكة والمتورطين في تفجيرات ١١ سبتمبر، كذلك يوجد الاتفاق النووي الذي تأمل الرياض أن يلغيه ترامب، لكن حتى الآن الأمور غير واضحة، والشيء المؤكد أن التوتر لن ينحسر بين الرياض وطهران، خاصة وأن المملكة العربية السعودية قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران في يناير الماضي بسبب الهجوم على سفارتها في طهران عقب إعدام رجل الدين الشيعي نمر باقر النمر وثلاثة آخرين من الشيعة في المملكة، كما تم هذا الأسبوع إعدام أكثر من ١٥ شخصا من الشيعة في السعودية بتهمة التجسس لصالح إيران حسب زعم القضاء السعودي المشكوك في نزاهته.